إذا أُسند الفعل إلى جمع تكسير لمذكر، كالرجال أو لمؤنث كالهنود، أو جمع سلامة لمؤنث كالهندات، جاز إثبات التاء وحذفها، والتاء مع جمع التكسير، وجمع السلامة لمؤنث، كالتاء مع الظاهر المجازى التأنيث، تقول: «كُسرت اللَّبنة» و «كَسرَ اللبنة» صاغها ابن مالك نظما فى قوله:

٢٣٥- والتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ
مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّتِينْ

(والتاء) مبتدأ و (مع جمع) فى موضع الحال منه، و (سوى السالم) نعت لجمع و (من مذكر) متعلق بالسالم و (كالتاء) خبر المبتدأ فأبقاه على ظاهره وتجوز فى بعضه وقد يدعى حذف المعطوف بالواو وإن كان كخلاف الظاهر ليوافق اختيار مذهب جمهور البصريين فى عدم جواز الوجهين فى جمع المؤنث السالم والتقدير سوى السالم من مذكر ومؤنث وحذف المقابل معهود ومنه قوله تعالى: «سرابيل تقيكم الحر»[1] أى والبرد و (مع إحدى) فى موضع الحال من التاء و «اللبن» بكسر الباء الموحدة جمع لبنة مضاف إليه.

يجب تقديم الفاعل على المفعول، إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، نحو: «ضرب موسى عيسى» وكذا إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور، نحو: «ضربت زيداً». صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٣٩- وأَخِّرِ المفعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ الفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

(اللبس) نحو ضرب موسى عيسى، ومثال ما إذا أضمر الفاعل نحو ضربت زيداً، (وأخِّر) فعل أمر، و (المفعول) مفعول (أخِّر) و (إن) حرف شرط و (لبس) بسكون الباء الموحدة مرفوع على النيابة عن الفاعل بفعل محذوف يفسره حذر و (حذر) مبنى للمفعول وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه و (أو) حرف عطف و (أضمر) مبنى للمفعول و (الفاعل) نائب فاعل والجملة معطوفة على التى قبلها و (غير) منصوب

(١) سورة النحل: آية ٨١.